

مختلف اللغات، تكوّن المبادئ الأولى، القواعد العامة (الكليّة)، أما المبادئ الثانية فهي موضوع القواعد الخاصة المتنوعة»^(١٩).

ويظهر أيضاً هذا النوع من الاهتمام بالقواعد الكليّة عند الفيلسوف الألماني «همبولد» الذي يشير إلى ما يلي:

«إنّ التحليل اللغوي العميق يبين «شكلاً لغوياً» مشتركاً وقائماً وراء التباينات الملحوظة بين أمةٍ وأخرى وبين فردٍ وآخر... والقواعد العامة (الكليّة) هي دراسة الشروط الكليّة التي تنصّ على شكل كل لغة إنسانية»^(٢٠).

تولي النظرية الألسنية التوليدية والتحويلية اهتمامها بدراسة القواعد الكليّة، وتطوير معرفتنا بالكليّات اللغوية التي يمكن إثباتها على نحو لا يتعارض مع تنوع اللغات. وذلك لأنه يكفي أن يظهر في أحد المبادئ الكليّة عدم تناسقه مع لغة إنسانية ما كي تنتفي عنه صفة انتسابه للكليّات اللغوية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، لا بد أن تكون الكليّات على قدر من الوفرة والوضوح لكي تناسب سرعة عملية اكتساب اللغة وانتظامها، والتي تتم بصورة متسقة ومتساوية، من دون أن يكون لتنوع اللغات المكتسبة أي تأثير على هذه العملية بالذات، وفي هذا الصدد يقول «تشومسكي»:

«إن تنوع اللغات يكشف عن حدٍّ أعلى في ما يتعلّق بوفرة الميزات التي يمكن إلصاقها بالقواعد الكلية وبنوعيتها، في حين أنّ ضرورة تفسير عملية اكتساب القواعد الخاصة تكشف عن حدٍّ أدنى. وبين هذين الحدّين تقع نظرية التعلّم الذي يقوم به الإنسان في مجال اللغة»^(٢١).

ما تجدر ملاحظته هو أنّ دراسة الكليّات اللغوية دراسة تجريبية، في إطار النظرية الألسنية، قد أتاحت صياغة فرضيّات مستساغة تقيد تنوع اللغات الإنسانية وتحّد من تباينها. وهذه الفرضيّات تساهم إلى حدٍّ كبير، في وضع نظرية اكتساب المعرفة وتطويرها والتي تراعي، بصورة أساسية، النشاط الذهني الذاتي. كما أنّ هذه الفرضيّات التي يتقيد بها كل تنظيم لكي يستقيم لغةً بشريةً محتملة، راسخة ومتأصلة ضمن مقدرة الإنسان اللغوية. فدراسة الكليّات اللغوية، في ظل هذا التصوّر بالذات، تتوافق مع دراسة طبيعة قدرات الإنسان العقلية.

(١٩) N. Chomsky, *Cartesian Linguistics*, p. 87.

(٢٠) المرجع السابق، صفحة ٩٥.

(٢١) N. Chomsky, *Reflexions on Language*, p. 153.